التزامات المؤمن والمؤمن له في عقد التأمين الإلزامي عن حوادث السيارات

عمر عبدالله سليمان

omarlawyer@yahoo.com

جامعة بيروت العربية/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/(لبنان)

الملخص

يمر إبرام عقد التأمين من الناحية العملية - بصورة عامة - بمراحل عدة إلى حين إصدار وثيقة التأمين، ومن بين هذه المراحل طلب التأمين من المؤمن له إلى المؤمن، وصولاً إلى إصدار الوثيقة، وتبدأ مراحل إبرام عقد التأمين بتقديم طلب من طالب التأمين، وفقاً لنموذج يعده المؤمن وغالباً ما يكون مطبوعاً، وتكون وثيقة التأمين في الغالب اسمية، يمكن أن تنتقل من شخص إلى آخر، طبقاً لقواعد حوالة الحق، كذلك تكون إذنية (لأمر) فتنتقل عن طريق التظهير، وقد تكون الوثيقة لحاملها؛ فيمكن أن تنتقل بطريقة المناولة اليدوية، إن تحديد مبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بأدائه عند تحقق الخطر المؤمن منه، أمر جوهري في تأمين الأشخاص، أما في التأمين عن الأضرار، كما في التأمين الإلزامي عن حوادث السيارات، فإنه من الممكن عدم تحديد هذا المبلغ؛ إذ يتحدد مقداره بعد ذلك، عند تحقق الخطر المؤمن منه، وعلى قدر جسامته الضرر في حدود الحد الأقصى للتأمين.

أن القانون العراقي لم يشترط شكلاً معيناً للإبلاغ فقد يخطر المؤمن له المؤمن بفقدان سيارته، أو وقوع الحادث بأي وسيلة من وسائل الاتصال كان تكون الوسيلة شفوية أو تحريرية، أو بوسائل الاتصال المتطورة حالياً، ونحن نرى أنه كان الأجدر بالمشروع أن ينص على أسلوب أو وسيلة الإخطار ليخفف على المؤمن له عبء الإثبات الذي يقع على عاتقه في أخطار المؤمن.

الكلمات المفتاحية: التزامات المؤمن، عقد التأمين الإلزامي، حوادث السيارات

Obligations of the insurer and the insured in the compulsory car accident insurance contract

Omar Abdullah Sulaiman

Abstract

In practical terms, the conclusion of an insurance contract – in general – goes through several stages until the insurance policy is issued. Among these stages is the insurance request from the insured

to the insurer, leading to the issuance of the policy. The stages of concluding the insurance contract begin with submitting a request from the insurance applicant, according to a form prepared by him. The insurance document is often printed, and the insurance document is mostly nominal. It can be transferred from one person to another, according to the rules of transfer of rights. It is also promissory (for an order), so it is transferred by endorsement, and the document may be to its bearer. It can be transferred by manual handling. Determining the amount of insurance that the insurer is obligated to pay when the insured risk occurs is essential in insuring people. However, in insurance for damages, as in compulsory car accident insurance, it is possible not to specify this amount; Its amount is determined after that, when the insured risk is realized, and according to the seriousness of the damage within the limits of the maximum insurance limit.

The Iraqi law did not require a specific form of notification. The insured may notify the insured of the loss of his car, or the occurrence of the accident, by any means of communication, whether verbal or written, or by currently developed means of communication. We believe that it would have been better for the legislator to stipulate the method or means of notification. To relieve the insured of the burden of proof that falls on him regarding the insured's risks.

key words: Obligations of the insurer, compulsory insurance contract, car accident

المبحث الأول

التزامات أطراف عقد التأمين الإلزامي

يبرم العقد عادة بين طرفين، يطلق على كل منهما اسم معين، يختلف باختلاف نوع العقد؛ فعقد البيع، مثلاً، يبرم بين طرفين، هما: البائع والمشتري، وعقد الإيجار يبرم بين المؤجر والمستأجر، وكذلك الحال بالنسبة لعقد التأمين الإلزامي؛ فهو يبرم بين طرفين هما: المؤمن، وهو الطرف الذي يتبنى عملية التأمين، والمؤمن له (مالك السيارة) وهو الشخص الذي يتعاقد مع المؤمن لعرض التأمين من حوادث السيارات، ولا يخفى أن عقد التأمين الإلزامي - بوصفه من العقود

الملزمة للجانبين - يرتب التزامات متبادلة على طرفيه، ومن ذلك، التزام المؤمن بتغطية مسؤولية المؤمن له، أو مسؤولية قائد السيارة في جميع الأحوال، بالغاً ما بلغ التعويض المحكوم به للمتضرر، مقابل التزام المؤمن له بالإدلاء ببيانات صحيحة عن الخطر المؤمن منه، ويدفع أقساط التأمين عن الخطر المؤمن منه وعن تفاقمه^(١)، وإذا لم يلتزم الطرفان بالالتزامات الواقعة على عاتق كل منهما، ولا سيما المؤمن له، باعتبار أن شركة التأمين غالباً ما تكون تابعة للمؤسسات الحكومية^(٢)، يقع عليه الجزاء، وفقاً للقواعد العامة في عقد التأمين، وما يسري عليه من أحكام، وفق قانون التأمين أو الضمان الإلزامي في العراق ولبنان^(٣) واستناداً إلى ذلك، سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين، فنبحث في الأول منهما التزامات المؤمن، وفي الثاني نبحث التزامات المؤمن له (المستفيد) وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: التزامات المؤمن.

المطلب الثاني: التزامات المؤمن له.

قبل الخوض في التزامات المؤمن تجاه المؤمن له، يقتضي الأمر بيان المقصود بالمؤمن، ومن ثم بيان ما يلتزم به تجاه المؤمن له، من تعويض، المتضررين جراء استخدام المركبات، وفق قانون التأمين أو الضمان الإلزامي؟

والمؤمن بحسب نص المادة (٩٨٣) من القانون المدني العراقي هو من يؤدي إلى المؤمن له والمستفيد مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر في حال وقوع الحادث المؤمن ضده^(٤).

والمؤمن بحسب نص المادة (٢/ثانياً) من قانون التأمين الإلزامي العراقي، هو شركة التأمين الوطنية، أو أي جهة يعهد إليها تنفيذ أحكام هذا القانون، ويقع على المؤمن التزام أساسي يتمثل بدفع مبلغ التأمين للمتضرر، بصفة خاصة في عقد التأمين الإلزامي، وأداء المؤمن هو ما يلتزم به هذا الأخير عن تحقق الخطر المؤمن منه، وهو يقابل التزام المؤمن له بدفع القسط، بحيث يقوم المؤمن بسداد التعويض المتفق عليه أو المحكوم به قضائياً للمتضرر في حالة الوفاة، أو الإصابة البدنية التي قد تلحقه^(٥)، فضلاً عن ذلك، يلتزم المؤمن بإصدار وثيقة

^(١) د. نادية ياس البياتي، التأمين الإلزامي من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠١٠، ص ٦٠.

^(٢) كما هو الحال بالنسبة لشركة التأمين العراقية؛ إذ إن إحدى الشركات تابعة لوزارة المالية.

^(٣) ينظر: أحكام المواد (١٧، ١٨، ١٩) من قانون الضمان الإلزامي اللبناني رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٧.

^(٤) ينظر: ينظر: بالمعنى ذاته أحكام المادة (٩٥٠) من قانون الموجبات والعقود اللبناني الصادر لسنة ١٩٣٢، والمادة (٩٢٩) من القانون المدني الأردني رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦، والتي جاء فيها أنه يقصد بالمؤمن "من يؤدي الضمان، أو المبلغ المستحق إلى المؤمن له، أو المستفيد على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر، أو حلول الأجل المحدد في العقد".

^(٥) د. نادية ياس البياتي، التأمين الإلزامي من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات مرجع سابق، ص ١١٨.

التأمين للمؤمن له، والتي تعد دليل إثبات على إبرام العقد. وتأسيساً على ذلك سوف نقسم هذا المطلب على فرعين وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: إصدار وثيقة التأمين.

الفرع الثاني: دفع مبلغ التعويض عند تحقق الخطر.

الفرع الأول: إصدار وثيقة التأمين :

يمر إبرام عقد التأمين من الناحية العملية - بصورة عامة - بمراحل عدة إلى حين إصدار وثيقة التأمين، ومن بين هذه المراحل طلب التأمين من المؤمن له إلى المؤمن، وصولاً إلى إصدار الوثيقة المذكورة من المؤمن؛ وهذا ما سوف نبثه الفقرتين الآتيتين: **أولاً: طلب التأمين. ثانياً: وثيقة التأمين.**

أولاً: طلب التأمين:

تبدأ مراحل إبرام عقد التأمين بتقديم طلب من طالب التأمين، وفقاً لنموذج يعده المؤمن وغالباً ما يكون مطبوعاً^(١)، وهو يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالعناصر الأساسية للعقد المراد إبرامه، ولا سيما الخطر المطلوب التأمين منه، والظروف التي تحيط بالخطر، ومقدار الأقساط الواجب دفعها، ومواعيد الدفع.

أما في قانون التأمين الإلزامي العراقي، فإن المؤمن يقدم استمارة طلب البيانات، وهي تتعلق في أغلب الأحيان بالمؤمن له ونوع المركبة، ويلزم المؤمن بقبول التأمين في حالة ملء الاستمارة بالشكل الذي أوجبه القانون؛ لأن مالك السيارة ملزم بالتأمين على سيارته، كما أن المؤمن هو الآخر ملزم بالتأمين على السيارات، وفق الصورة التي نص عليها القانون، من وجهة نظرنا. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه يمكن تقسيم البيانات التي يتضمنها طلب التأمين إلى أربعة مجاميع أساسية هي^(٢).

الفقرة الثانية: وثيقة التأمين:

يتم التأمين عن طريق إصدار المؤمن (شركة التأمين) وثيقة، أو بوليصة التأمين التي تعتبر وسيلة إثبات العقد الذي ينظم الاتفاق بين المؤمن له وبين المؤمن، وهي عبارة عن أنموذج كتابي مكون من ثلاثة أجزاء، أولها المقدمة، وثانيها الشروط العامة أو الخاصة، وآخرها بيانات الوثيقة وصياغتها، وتسمى بالجدول^(٣). إذ إن المؤمن بعد أن يتلقى إيجاباً باتاً من المؤمن له ويبث بقبول الطلب، يعتمد إلى تحرير وثيقة التأمين، ويوقعها، ويرسلها عن طريق الوسيط إلى

(١) د. محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقود المسماة، البيع - التأمين - الإيجار، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، ص ٨٠.

(٢) د. باسم محمد صالح، التأمين أحكامه وأسس، دار الكتب القانونية، مصر ٢٠١١، ص ٢٦٨.

(٣) د. سمر عبدالقادر عساف، النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات، دار الزاوية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١١٤-١١٥.

المؤمن له، ووثيقة التأمين هذه، هي عقد التأمين ذاته؛ حيث جرت العادة بأن يتخذ صورة وثيقة^(١).

وهي في الوقت نفسه مظهر العقد، او الدليل على ابرام عقد التأمين^٢. ولم يتطرق كلا القانونين العراقي واللبناني إلى تعريف مفهوم وثيقة التأمين أو بيانها؛ إذ اكتفى القانون لعراقي بإصدار وصل قسط التأمين من قبل المؤمن، لقاء دفع المؤمن له القسط الواجب الدفع، ويعد هذا القسط قرينة على الامتثال لحكم القانون^(٣). إلا أن هناك قوانين أعطت تعريفاً لوثيقة التأمين، منها قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات اليمني رقم (٣٠) لسنة ١٩٩١، إذ جاء في المادة (٢) منه أن وثيقة التأمين الإلزامي على المركبات هي التي تصدرها شركة تأمين وطنية، تنفيذاً لأحكام هذا القانون؛ لتغطية الأضرار الجسدية المادية التي تصيب الغير من حوادث المركبات"، وقد أكد في المادة (٤) منه على أنه يشترط في وثيقة التأمين الصادرة طبقاً لأحكام قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن تكون صادرة من إحدى شركات التأمين الوطنية المسجلة في الجمهورية اليمنية.

وفي كل وثيقة تأمين، يوجد نوعان من الشروط، النوع الأول: يسمى بالشروط العامة، ويطلق عليها أيضاً، الشروط المطبوعة، وهي عبارة عن الشروط الموحدة التي لا تختلف بالنسبة للنوع الواحد من التأمين؛ وبالتالي، هي لا تختلف من وثيقة إلى أخرى، وتكون مطبوعة على الأنموذج الذي يعده المؤمن^(٤)، والنوع الثاني يطلق عليه: الشروط الخاصة، وتسمى أيضاً، الشروط المطبوعة الخاصة، وتختلف هذه الشروط من وثيقة إلى أخرى؛ ولذلك، فهي لا تكون مطبوعة، وإنما مكتوبة بخط اليد أو الآلة الكاتبة لتمييزها عن الشروط العامة المطبوعة، وهي تتغير من وثيقة إلى أخرى بحسب الخطر المراد التأمين منه، ومبلغ التأمين، وشخص المؤمن له، ومدة التأمين^(٥)، وتكون وثيقة التأمين في الغالب اسمية، يمكن أن تنتقل من شخص إلى آخر، طبقاً لقواعد حوالة الحق، كذلك تكون إذنية (لأمر) فتنتقل عن طريق التظهير، وقد تكون الوثيقة لحاملها؛ فيمكن أن تنتقل بطريقة المناولة اليدوية^(٦)،

(١) عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، عقد التأمين، الجزء السابع، المجلد الثاني، تنقيح المستشار، أحمد مدحت المراغي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ١١٨٨.

(٢) بسام محمد صالح، التأمين أحكامه وأساسه، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

(٣) ينظر: بيان تعريفية التأمين الإلزامي من حوادث السيارات العراقي استناداً إلى قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٠، الفقرة (٣).

(٤) د. محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقود المسماة، البيع - التأمين - الإيجار، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٥) د. أحمد السعيد شرف الدين، أحكام التأمين في القانون والقضاء المقارنين، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٤٢.

وقد أطلق البيان الخاص بتعريفه التأمين الإلزامي العراقي رقم (١) لسنة ١٩٨٠ - كما ذكرنا - على وثيقة التأمين تسمية: وصل قسط التأمين؛ وبذلك، فإن وصل قسط التأمين هو وثيقة التأمين بحسب القانون العراقي الإلزامي للتأمين، في حين نجد أن القانون العراقي الملغى رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٦٤ قد أورد تسمية وثيقة التأمين، وألزم شركة التأمين (المؤمن) بإصدارها لتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة البدنية التي تلحق بالغير، من جراء استخدام المركبة، وكذلك وفقاً للقانون الملغى، لا يجوز أن تتضمن وثيقة التأمين أي غطاء إضافي آخر، غير الذي نص عليه القانون^(١)، ونجد وفق القانون العراقي النافذ رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٠، فإنه يجوز إصدار وصل تأمين واحد للجهة التي تملك أكثر من سيارة واحدة، وبحسب تقدير المؤمن، على أن تدرج البيانات الخاصة بكل سيارة في جدول ملحق بالوصل، وكما ذكرنا سابقاً - وبعد الإشارة إلى مفهوم وثيقة التأمين التي يكون المؤمن ملزماً بإصدارها لمصلحة له، هناك بعض المسائل التي يجب التطرق إليها في ما يتعلق بهذه الوثيقة على النحو الآتي:

اولاً: محتويات وثيقة التأمين:

تتضمن وثيقة التأمين الشروط العامة المطبوعة، التي يضعها المؤمن بحسب أنموذج يعده لذلك، وإلى جانب هذه الشروط العامة، تذكر بيانات معينة، تكتب بالآلة الكاتبة أو باليد، وهذه البيانات، هي التي تخصص وثيقة التأمين؛ باعتبارها عقداً مبرماً مع المؤمن له بالذات^(٢)، ويجب، أن لا تحتوي وثيقة التأمين على شروط تقتضي سقوط الحق في التأمين؛ بسبب مخالفة القوانين والأنظمة، وكذلك يجب أن تكون الوثيقة واضحة ولا غموض فيها، بحيث تسهل قراءتها واستيعاب محتواها؛ ويترتب على غموضها بطلان تلك الشروط، أو الوثيقة، بحسب الأحوال، لكل شرط مطبوع، ولم يبرر بشكل ظاهر، خاصة إذا كان متعلقاً بأي حال من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان والسقوط^(٣)، وتتضمن وثيقة التأمين بصورة أساسية، ما يأتي:

١ - أسماء المتعاقدين:

يجب أن يذكر في الوثيقة: اسم المؤمن له، وموطنه، أما المؤمن له، فهو شركة التأمين، أو هيئة الضمان الإلزامي، وهي الجهة التي تتولى إصدار وثيقة التأمين الإلزامي.

^(١) ينظر: المادة (٣) من قانون التأمين الإلزامي العراقي الملغى رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٦٤، وكذلك الفقرة (٦) من تعريفه قانون التأمين الإلزامي الملغى المنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد (١٠٥٥) في ٢٨/١٢/١٩٦٤.

^(٢) د. عبدالرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد الثاني، عنقود الغرر وعقد التأمين، مرجع سابق، ص ١١٨٨.

^(٣) ينظر: المادة (١/٩٨٥ و٣) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل.

٢ - البيانات المتعلقة بالخطر المؤمن ضده:

يذكر في الوثيقة إذا كان التأمين من الحريق، أو من الإلتلاف، أو من المسؤولية عن حوادث السيارات^(١)، وفي التأمين الإلزامي، يجب أن تحدد طبيعة الخطر المؤمن منه، والذي هو: حوادث السيارات على اختلاف أنواعها، والتي تكون مشمولة بأحكامه، فضلاً عن تحديد وصف السيارات، وأرقامها، وأنواعها بشكل دقيق، ومطابق للأوصاف المثبتة في سجلات المرور .

٣- مبلغ التأمين:

إن تحديد مبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بأدائه عند تحقق الخطر المؤمن منه، أمر جوهري في تأمين الأشخاص، أما في التأمين عن الأضرار، كما في التأمين الإلزامي عن حوادث السيارات، فإنه من الممكن عدم تحديد هذا المبلغ؛ إذ يتحدد مقداره بعد ذلك، عند تحقق الخطر المؤمن منه، وعلى قدر جسامته الضرر في حدود الحد الأقصى للتأمين^(٢)، وقد تبني المشرعان العراقي واللبناني هذا الاتجاه^(٣).

٤ - قسط التأمين:

هو الأداء الذي يلزم المؤمن له بأدائه للمؤمن،^(٤).

هـ - تاريخ الوثيقة وتوقيعها:

هو التاريخ الذي يحدد الوقت الذي قبل المؤمن له نهائياً إبرام العقد، ووقت تمام العقد، هو الوقت الذي يحدد متى لا يجوز الرجوع فيه، سواء من ناحية المؤمن أم المؤمن له، كما أن هذا التاريخ يحدد اللحظة الأخيرة التي يجب على المؤمن له قبل حلولها، الأداء بكافة ما يعلمه من بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه وجسامته، كما يحدد هذا التاريخ أيضاً، لترتيب المؤمن المتعاقدين عند تعدد عقود التأمين من الخطر نفسه إذا كان هناك شرط خاص في الوثيقة، يقضي بتوزيع المسؤولية بين المؤمنين على أساس الأسبقية في التاريخ^(٥).

٦ - تاريخ سريان العقد ومدته : يجب ذكر تاريخ سريان عقد التأمين؛ حتى تحدد المخاطر التي يسأل عنها المؤمن، وعادة ما يتحدد بدء سريان العقد من ساعة معينة، من يوم معين، وتجري العادة على أن يحدد مبدأ سريان العقد بظهر يوم معين، ويجب أن تشتمل الوثيقة على تاريخ انتهاء العقد، ويحدد هذا التاريخ كذلك، بيوم معين، وساعة معينة هذا اليوم^(٦)؛ والعلة من تحديد تاريخ سريان العقد، تكمن في ما لهذا التاريخ من أهمية كبيرة؛ إذ إن المؤمن لا يكون مسؤولاً عن الخطر إذا تحقق قبل هذا التاريخ، وإنما يسأل عن الخطر الذي يتحقق ابتداءً من هذا التاريخ^(٧)، هذا في عقود التأمين بصفة عامة، أما في عقود التأمين الإلزامي، فإن هذا

(١) عبدالرزاق السنهوري، عقود الغرر وعقود التأمين، مرجع سابق، ص ١١٩٠.

(٢) د. محمد حسن قاسم، العقود المسماة، مرجع سابق، ص ٥٤٧.

(٣) ينظر: المادة (٢/أولاً) من قانون التأمين الإلزامي العراقي رقم (٥٢) لسنة ١٩٩٠، والمادة (٥) ايضاً من نفس القانون.

(٤) عبدالرزاق السنهوري، عقود الغرر وعقد التأمين، مرجع سابق، ص ١١٩٨.

(٥) د. محمد حسن قاسم، العقود المسماة، مرجع سابق، ص ٥٤٨.

(٦) د. عبدالرزاق السنهوري، عقود الغرر وعقد التأمين، مرجع سابق، ص ١١٩٠.

العقد منشأ القانون؛ وبالتالي، يسأل المؤمن عن تعويض الغير متى ما ارتكب المؤمن له فعلاً مضرًا بالغير، من جراء استخدام السيارة، وما تاريخ تحرير الوثيقة إلا بيان للمؤمن عن تاريخ القسط الواجب الدفع لشركة التأمين.

ثانياً: تفسير وثيقة التأمين:

تسري في تفسير وثيقة التأمين المبادئ العامة في تفسير العقود، ولا تمييز تطبيق هذه المبادئ، بين الشروط العامة المطبوعة، والشروط الحصة المكتوبة بالآلة الكاتبة أو باليد، وطبقاً للقواعد العامة في التفسير، فمن حيث الأصل. يلتزم المتعاقدان بمضمون العقد، وهذا القول يصح عندما تكون عبارة العقد واضحة الدلالة بحيث تكون الفاطها دالة على معانيها دلالة مطابقة، فتي ما جاءت كذلك، كان على القاضي لزاماً تطبيق نصوص العقد وشروطه، غير ان العقد قد يتسم أحياناً بالغموض رغم وضوح عباراته، كأن يكون هناك تعارض بين العبارات الواضحة نفسها، ففي هذه الحالة، يتعين على القاضي فك، أو تفسير ذلك الغموض، للوصول إلى إرادة المتعاقدين الحقيقية.

وقد أورد القانون المدني العراقي نصاً خاصاً بتفسير العقود؛ إذ جاء في المادة (١٥٥/١) منه أن: "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني". وهذه الفقرة هي فرع من قاعدة أصلية، مفادها أن الأمور بمقاصدها، وتشمل المقاصد التي تعينها القرائن اللفظية التي توجد في عقد، بحيث تكسبه حكم عقد آخر. كذلك بينت الفقرة الثانية من المادة نفسها أن: "الأصل في الكلام الحقيقية، أما إذا تعذرت الحقيقة، فيصار إلى المجاز"، ومفادها أن الحقيقة في اللفظ المستعمل هي المعنى الذي وضع له في أصل اللغة، أما المجاز، فهو اللفظ المستعمل في غير المعنى الذي وضع له في أصل اللغة، وإذا ما تردد الكلام بين الحقيقة والمجاز، فالراجح أن يحمل هذا الكلام على الحقيقة؛ لأن المعنى الحقيقي هو الأصل، والمجاز هو البديل، والأصل يقدم على البديل، ويرجع عليه (١).

الفرع الثاني

دفع مبلغ التعويض عن الضرر

يحل التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين، ويصبح هذا الالتزام واجب الأداء، متى تحقق الخطر المؤمن منه؛ والالتزام بدفع مبلغ التأمين ليس التزاماً معلقاً على شرط واقف هو تحقق الخطر المؤمن منه؛ لأن تحقق الخطر ركن قانوني في الالتزام، وليس مجرد شرط عارض؛ ولهذا، كان الالتزام التزاماً احتمالياً لا التزاماً معلقاً على شرط واقف (٢). وبهذا، فإن الالتزام الرئيس للمؤمن، وفقاً للقواعد العامة للتأمين هو دفع التعويض للمؤمن له، أو المستفيد (٣)، وإن أداء المؤمن هو محل التزامه الذي يتعين يتعين عليه القيام به عند تحقق الخطر المؤمن ضده،

(١) د. عبدالرزاق السنهوري، عقود الغرر وعقد التأمين، مرجع سابق، ص ١٢٠٧.

(٢) د. عبدالرزاق السنهوري، عقود الغرر وعقد التأمين، مرجع سابق، ص ٢؛ ١٣.

(٣) ماجد أبو الهيجاء، عقد النقل مرجع سابق، ص ١٥٠.

ومحل هذا الأداء يتمثل في مبلغ التأمين مقابل القسط، وهو محل الأداء الذي يلتزم المؤمن له بالقيام به^(١).

وعلى هذا الأساس، فإن المؤمن ملزم بأن يدفع إلى المؤمن له مبلغ التأمين المتفق عليه عند وقوع الحادث وتحقق الخطر المؤمن منه^(٢)، أو عند حلول الأجل المتفق عليه في العقد، ولا يلزم المؤمن بأداء مبلغ أزيد من المبلغ المؤمن به^(٣).

ويعد هذا الالتزام أساس التزام المؤمن في عقد التأمين الإلزامي (الإجباري) عن حوادث السيارات؛ إذ يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه، وهو الحادث المروري في التأمين الإلزامي، وهذه الالتزام ليس التزاماً ملقاً على شرط وقوع الخطر أي إنه ليس التزاماً شرطياً - كما سبق وذكرنا - فهو يبدأ منذ اللحظة التي يوقع فيها المؤمن على وثيقة التأمين، أو يقبل التأمين، ويتخذ مظهراً سلبياً هو إعطاء الأمان للمؤمن له، أما التزامه الإيجابي، فهو دفع التعويض والمصروفات للمتضرر عند وقوع الخطر، وبذلك يمكنه أن يوصف هذا الوضع بأن المؤمن في بدء التأمين يقف وراء المؤمن له فيؤمنه، فإذا وقع الخطر فإنه يقف إلى جانبه عن طريق دفع التعويض^(٤)، وبهذا الصدد، تنص المادة، (٢/أولاً) من قانون التأمين الإلزامي العراقي على أن: "يلتزم المؤمن بالتعويض عن الوفاة أو الإصابة البدنية التي تلحق أي شخص جراء استعمال السيارة في الأراضي العراقية، بصرف النظر عن توفر ركن الخطأ...ألخ؟"،

ويمكن القول: إن أداء المؤمن هو محل التزامه عند تحقيق الخطر المؤمن منه، ومحل هذا الأداء يكون بإلزام المؤمن بدفع مبلغ التعويض للمتضرر من حوادث السيارات، ومقابل ذلك، يلتزم المؤمن له بدفع قسط التأمين المحدد دفعه بموجب تعريفه التأمين الإلزامي، وحسبما يقرر المشرع. والتزام شركة التأمين بأمان المؤمن له، وبضمانه عن طريق دفع مبلغ التعويض، هو مبادلة للقسط، بالأمان الذي يتجسد عن طريق الوعد بالضمان، وإن التبادل في هذه العلاقة يتمثل في أن المؤمن له يدفع القسط مقابل تحمل المؤمن تبعه الخطر، حتى لو لم يتحقق الخطر بالفعل؛ لأنه يتحمل تبعه الخطر في مدة التأمين مقابل ما حصل عليه من أقساط؛ وبالتالي، فإن المؤمن له لا يحصل في مقابل الأقساط إلا على تعهد من المؤمن بتحمل تبعه

^(١) د. البشير زهرة، التأمين البري، دراسة تحليلية وشرح لعقود التأمين، نشر مؤسسة عبد الكريم عبد الله، تونس، ص ١٠١.

^(٢) د. محمد حسن قاسم، العقود السماء، مرجع سابق، ص ٥٨١.

^(٣) د. سمر عبدالقادر عساف، النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي، مرجع سابق، ص ٩٥.

^(٤) سعد واصف، التأمين من المسؤولية، دراسة في عقد النقل البري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٨٥، ص ٢٤٧.

الخطر عند تحققه، أي ضمان هذا الخطر^(١). وبذلك، فإن عقد التأمين بصفة عامة، يتسم بالصفة التعويضية في تحديد مبلغ التعويض، وإن الصفة التعويضية في أبسط معانيها تعني أنه لا يجوز لعقد التأمين أن يكون وسيلة لإثراء المؤمن له، بمعنى أنه لا يجوز للمؤمن له أن يكون في وضع أفضل، مما كان عليه قبل حدوث الخطر المؤمن ضده، فعند تحقق الخطر المؤمن منه، يجب على المؤمن له أن يحصل من المؤمن على تعويض يعادل قيمة الضرر الذي أصابه في حدود التأمين^(٢). إن مبدأ التعويض، يجعل مبلغ التأمين يدور مع الضرر وجوداً وعدمًا، وفي هذا الصدد في القانون العراقي، فإن المشرع لم يشر إلى تأثر حجم التعويض بحالة المسؤول المؤمن على مسؤوليته لدى تقدير التعويض، لكنه يمكن استقباط وجهة نظر المشرع العراقي من خلال بعض النصوص التشريعية بعدم تأثر مقدار التعويض بحالة المسؤول، كونه مؤمناً أو غير مؤمن على مسؤوليته، وذلك تأسيساً على النظرية الموضوعية، ولا سيما تقدير التعويض، فالمادة (٤٤٥) من القانون المدني العراقي تشير بوضوح إلى ذلك بنصها: "لا تدخل في تركة المؤمن له المبالغ المشترط دفعها عند موته، إما إلى مستفيدين معينين، وإما إلى ورشه بوجه عام"، وبناء على ذلك، لا يجوز تقليل مقدار التعويض، بحجة وجود مبلغ آخر سيحصل عليه المتضرر من شركة التأمين؛ ذلك لأن مبلغ التعويض يستحقه الورثة، وفقاً لأحكام المسؤولية المدنية عن الضرر الذي أصابهم نتيجة وفاة مورثهم، ومن أوضح الصور على ذلك موضوع دراسة التأمين الإلزامي عن حوادث السيارات، وذلك رغبة من المشرع في ضمان حصول المتضرر على التعويض بأيسر الطرق وأسهلها؛ وذلك بإعطاء المتضرر حق مطالبة شركة التأمين مباشرة^(٣). إن التعويض الذي تلتزم به شركة التأمين (المؤمن) بدفعه إلى المتضرر من حوادث السيارات يكون في الغالب نقدياً أي مبلغاً من النقود؛ وذلك لكون هذا النوع من التأمين في كلا البلدين المقارنين يغطي الأضرار البدنية أو الجسدية التي تلحق بالغير، أما الأضرار المادية، فإنها مغطاة بالتأمين بالنسبة للقانون اللبناني، بينما هي مغطاة بغطاء التأمين الإلزامي بالنسبة للقانون العراقي إذا كانت المركبة المسببة للضرر أجنبية، ودخلت الأراضي العراقية، وألحقت ضرراً بممتلكات الغير؛ إذ تكون الشركة في هذه الحالة ملزمة بدفع التعويض النقدي للغير، عما لحق بممتلكاته المادية من أضرار، إذا ثبت تقصير سائق السيارة الأجنبية^(٤). إلا أن بعض قوانين التأمين تلزم شركة التأمين بدفع

(١) أحمد بابا، الجمع بين تعويض المسؤولية المدنية وتعويض التأمين، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٤، ص ١٢١

(٢) د. أحمد عبدالرحمن، أثر التأمين على الالتزام، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٩٦.

(٣) د. إبراهيم صالح عطية، العوامل المؤثرة في تقدير التعويض عن الفعل الضار، دراسة مقارنة، مطبعة الحلبي، لبنان، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص ١٦٦.

(٤) ينظر: المادة (٢/ثالثاً) من قانون التأمين الإلزامي العراقي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٠.

التعويض إلى المتضرر، إما نقداً، وإما عيناً؛ وذلك لإصلاح الضرر، لا سيما إذا كان الضرر مادياً، كما هو الحال في قانون التأمين الإلزامي الأردني^(١) الذي يغطي الأضرار المادية، فضلاً عن الأضرار الجسدية التي تلحق بالغير؛ حيث تقوم شركة التأمين بإصلاح مركبة الشخص المتضرر.

المطلب الثاني: التزامات المؤمن له (المستفيد)

في بداية الأمر، وقبل الخوض في بيان ماهية الالتزامات التي تقع على عاتق المؤمن له، لا بد لنا أن نبين من هو المقصود بالمؤمن له؟ إن المؤمن له، هو الطرف الآخر في عقد التأمين، غير أن هذا الطرف صفات ثلاث: صفة المتعاقد الذي يبرم عقد التأمين وصفة المهدهد بالخطر المؤمن منه، وصفة المستفيد الذي تدفع إليه قيمة التأمين، وهذه الصفات الثلاث، قد تتجمع في شخص واحد، وقد تتوزع على شخصين، أو يمثل - عادة - المؤمن، وقد عرفت المادة (٩٨٣/٢) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل المؤمن له بأنه: "الشخص الذي يؤدي الالتزامات المتقابلة لالتزامات المؤمن...؟"، في حين أن قانون الموجبات والعقود اللبناني لم يتطرق إلى تعريف المؤمن له، أو المضمون؛ فالمؤمن له، هو الشخص، أو الأشخاص الذين يؤدي إليهم المؤمن ما التزم به، في حالة وقوع الحادث المبين في عقد التأمين^(٢). والأصل، أن المستفيد من عقد التأمين - وفقاً للقواعد العامة - هو المؤمن له، بوصفه الطرف في العقد، الذي تم إبرام العقد لمصلحته، إلا أنه قد يكون هناك مستفيد من عقد التأمين ليس طرفاً في العقد، وتؤول لمصلحته الحقوق المترتبة جميعها، أو الناشئة من عقد التأمين، وقد بين القانون المدني العراقي مفهوم المستفيد، في المادة (٩٨٣/٢)؛ إذ نص على أن المستفيد: "... هو الشخص الذي يؤدي إليه المؤمن قيمة التأمين، وإذا كان المؤمن له هو صاحب الحق في قيمة التأمين كان هو المستفيد". ومفاد هذا النص، أن المستفيد هو الشخص المنتفع من إبرام عقد التأمين متى تحقق الخطر المؤمن منه، وقد يحدد طرفاً عقد التأمين الشخص المنتفع، أو المستفيد من عقد التأمين، وقد لا يقوم الطرفان بتحديد المستفيد صراحة في العقد، أو يكون غير معلوم عند إبرام العقد، إلا أنه يصبح محدداً ومعلومياً عند تحقق الخطر المؤمن منه، وإلحاق الضرر بالغير، كما هو الحال بالتأمين موضع الدراسة؛ إذ لا يتم تحديد شخصية المستفيد من إبرام عقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن حوادث السيارات، إلا عند تحقق الخطر المؤمن منه، وتعرض الغير للضرر. ويقصد بالمؤمن له في قانون التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات العراقي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٠ النافذ، هو:

(١) ينظر: المادة (٢) من نظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استخدام المركبات

(٢) د. نادية ياس البياتي، التأمين الإلزامي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

"مالك السيارة المثبت اسمه في سجلات المرور، أو سجلات الدوائر المعنية الأخرى، ومن تدخل السيارة باسمه الأراضي العراقية"^(١).

بناء على ما سبق، سوف نقسم هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول

التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين

يعد القسط ضرورة قانونية في عقد التأمين، كما هو ضرورة فنية في العملية التأمينية؛ إذ إنّ إجراء المقاصة بين المخاطر يعني دفع مبالغ التأمين من الرصيد المشترك، الذي يتكون من هذه الأقساط المدفوعة^(٢). والتزام المؤمن له بدفع قسط التأمين ما هو إلا التزام مالي، يقابله تحمل المؤمن الأخطار المتفق عليها بالضمان، وعند الرجوع إلى أحكام القانون المدني العراقي، حيث نصت المادة (٩٨٧) من القانون المدني العراقي على أن: "يلتزم المؤمن له بما يلي: أن يدفع الأقساط أو الدفعة المالية الأخرى في الأجل المتفق عليه. يلاحظ من ذلك، أنّ القانونين أعلاه، قد جاءا بحكم عام، ولجميع أنواع التأمين من دون التقيد بنوع معين، وهذا ما استقر عليه الاجتهاد وهو أن التزام المؤمن له بدفع قسط التأمين إلى المؤمن، يعد من أهم الالتزامات الملقاة على عاتقه في عقد التأمين. وعلى ضوء ذلك، يمكن تعريف قسط التأمين بأنه: "المبلغ النقدي الذي القيمة الأولى هي قيمة الخطر الذي يتحمله المؤمن، كما تحددها الإحصاءات الحسابية والحسابات الاحتمالية، أو يعبر عنها بالقسط الصافي؛ أما القيمة الثانية، فتمثل أعباء القسط، وتكاليفه، والمصاريف التي تكبدها المؤمن في رصده من إمكانيات في سبيل إتمام عملية التأمين، وهي تمثل قيمة التأمين، ومجموع هاتين القيمتين يسمى بالقسط المدفوع"^(٣). ولكن، كيف يتحدد القسط الصافي، خصوصاً وأنه ليس لمبدأ سلطان الإرادة أي دخل في تحديده؟ الواقع، أنه يتحدد بحسب عوامل عدة، تدخل في تقديره منها التأمين، ومدته، ودرجة احتمال وقوع الخطر، وشدته، ولذلك يجب أن تساوى قيمة القسط الصافي مع تكلفة ضمان الخطر، وينظر في ذلك إلى أمرين بشكل أساس: درجة احتمال تحقق الخطر، ومدى جسامته الخطر عند تحققه؛ إذ يقوم خبراء المؤمن بحساب درجة الكارثة المؤمن منها، أي فرض تحقق ذلك الخطر؛ وبذلك، تحدد العلاقة بين عدد الفرص التي يتحقق فيها الخطر، والعدد الكلي للفرص الممكنة^(٤). وما تجدر الإشارة إليه، هنا، أن درجة احتمال الخطر ليست هي الوحيد الذي يؤخذ في الاعتبار عند تحديد مقدار القسط الصافي؛ بل يدخل في الاعتبار، درجة جسامته الخطر عند تحققه، أي مدى النتائج التي تترتب عليه، وفق ما يترتب عليه من هلاك الشيء المؤمن منه كلياً أو جزئياً، ويعبر عن ارتباط القسط الصافي بالخطر من حيث درجة

^١ د. ينظر: المادة (٣/أولاً) من قانون التأمين الإلزامي العراقي النافذ.

^٢ د. سعد واصف، التأمين من المسؤولية، مرجع سابق، ص ١

احتمال تحققه، ومدى جسامته عند تحققه، مبدأ تناسب القسط مع الخطر^(١). وقد حددت المادة (٦) تعريف التأمين الإلزامي الملحق بقانون التأمين الإلزامي العراقي على وفق جدول قيمة الأقساط الواجب استيفاؤها لكل نوع معين من السيارات، والذي يتم استيفاؤه سنوياً. وهذا يدل على أن المشرع العراقي قد راعى عند تحديده قسط لتأمين نوع السيارة، والأخطار الناجمة عن استخدامها، وكان الأجدر بالمشرع التمييز بين المؤمن لهم في تحديد مقدار قسط التأمين؛ فمن غير المنطقي المساواة بين جميع المؤمن لهم في مقدار القسط الواجب أدائه، ويتحتم أن تتم الزيادة في مقدار الأقساط الواجب استيفاؤها من المؤمن لهم الذين يرتكبون مخالفات لقواعد السير المروري أكثر من غيرهم. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب أن تقوم دوائر المرور بتزويد شركات التأمين وبناء على طلبها، بالمعلومات المتعلقة بالسجل المروري لأصحاب السيارات، ويترتب على ذلك فائدة تتجلى في أن يكون المؤمن له أكثر يقظة وحرصاً على عدم مخالفة قواعد السير، وارتكاب الحوادث؛ لأن ذلك يترتب أثراً في زيادة مقدار القسط الواجب عليه؛ إذ يزداد مقداره كلما ازداد عدد المخالفات المدونة في السجل المروري^(٢)، ومن جانبنا، نوصي المشرع العراقي بضرورة الأخذ بهذا الاتجاه عند تحديد قسط التأمين الإلزامي، وفي حال تحديد المؤمن القسط الواجب الدفع من قبل المؤمن له، بإمكانه - وطبقاً للقواعد العامة التي أجازت تعديل قسط التأمين بناء على إخطار من المؤمن له إلى المؤمن على ما يطرأ على العقد من أحوال تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر - أن يقوم إما بزيادة مبلغ القسط، وإما بتخفيضه، بما يؤمن، أو يحقق التوازن العقدي بين الطرفين^(٣). وبعد أن عرفنا قسط التأمين وكيفية تحديده، هناك بعض المسائل التي يجب بحثها في هذا المقام، وهي تتعلق بقاعدة عدم قابلية القسط للتجزئة وبزمان الوفاء بالقسط ومكانه، فضلاً عن البحث في كيفية تسديد قسط التأمين عن السيارات الأجنبية وعن حالات الإعفاء من دفع قسط التأمين في القانون العراقي.

الفرع الثاني :

الاداء بالبيانات المتعلقة بالخطر والإبلاغ عنه

يعد عقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن حوادث السيارات، من عقود حسن النية التي تفرض على الطرفين (المؤمن والمؤمن له) عدم أخفاء أي شيء أو عدم الامتناع عن الأدلاء بأي بيانات ذات اعتبار في العقد كون هذا العقد التي تقوم على الثقة والطمأنينة بين الطرفين الراغبين بالتعاقد .

(١) د. محمد حسن قاسم، العقود المسماة، مرجع سابق، ص ٥٧٣.

(٢) د. هيثم المصاروة، التأمين الإلزامي، مرجع سابق، ص ٥١-٥٢.

(٣) نصت المادة (٩٨٦/ج) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ على أنه: يلتزم المؤمن له أن يخطر المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من أحوال، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة هذه المخاطر.

وعلى هذا الأساس ، فإن التزام المؤمن له بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر ، يظهر منذ لحظة إبرام العقد كون هذه البيانات ، تعد ذات أهمية بالنسبة للمؤمن (شركة التأمين) التي على ضوءها تكون ملزمة بجبر الضرر الناتج عن ذلك الخطر ، فضلا عن أن هناك التزاما آخر يقع على عاتق المؤمن له في نطاق الإدلاء بالبيانات إلا هو الالتزام بالإبلاغ عن وقوع الخطر الحادث المروري).

أولا : الالتزام بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر

يمر التزام المؤمن له بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر المؤمن منه ، مرحلتين : المرحلة الأولى : مرحلة إبرام العقد ؛ إذا يلتزم المؤمن له بالإدلاء ببيانات الخطر المزمع التأمين منه ، حتى يتمكن المؤمن من تحديد موقفه من مسألة قبول التأمين . أما المرحلة الثانية : فهي مرحلة سريان عقد التأمين^(١) ، وفي هذا الصدد نص المادة (986) من القانون المدني العراقي على التزامات المؤمن له على أنه "

أ - ان يدفع الاقساط او الدفعة المالية الاخرى في الاجل المتفق عليه.

ب - ان يقرر وقت ابرام العقد كل الظروف المعلومة له، والتي يهتم المؤمن معرفتها، ليتمكن من

تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه، ويعتبر م هما في هذا الشأن الوقائع التي جعلها المؤمن محل اسئلة مكتوبة.

ج - ان يخطر المؤمن بما يطرأ اثناء العقد من احوال من شأنها ان تؤدي الى زيادة هذه المخاطر"^(٢).

ثانيا : الإلتزام بالإبلاغ عن الخطر (وقوع الخطر)

لقد بينا سابقا ، ما يقع على المؤمن له وتحديدًا في الفقرة السابقة من البحث من التزام يتمثل بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر ؛ قبل مرحلة إبرام العقد ، وكذلك يقع عليه التزام اخر في السياق ذاته ، يتمثل بأن يلتزم المؤمن له بإبلاغ المؤمن (شركة التأمين) عن وقوع الخطر ، وما يتبعه عليه من اشتداد الخطر المؤمن منه .

وقد أخذ المشرع العراقي بهذا الاتجاه ، من خلال ما نص عليه في المادة (986) من القانون المدني التي جاء فيها : " يلتزم المؤمن له بأخطار المؤمن بما يطرأ أثناء العقد من أحوال من شأنها أن تؤدي إلى زيادة المخاطر " ^(٣) ، طبقا للقواعد العامة في عقد التأمين .

^(١) انظر :الفقرة (١١) من بيان تعرفه التأمين الإلزامي العراقي .

^(٢) ويقابلها المادة (٩٧٤) من قانون الموجبات والعقود اللبناني .

^(٣) انظر :المادة (٩٨٦) من قانون المدني العراقي .

أما بشأن عقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن حوادث السير ، فقد ألزم المشرع العراقي المؤمن له بضرورة إخطار شركة التأمين (المؤمن) عن حالات فقد السيارة ، أو وقوع حادث لها في أسرع وقت ممكن ، وخلال المدة القانونية المحددة ، حيث نصت المادة (16/ ثانيا) من قانون التأمين الإلزامي العراقي على التالي : " على المؤمن له إخطار المؤمن خلال (١٥) يوما من علمه أو علم من ينوب عنه ، عن حالات فقد السيارة ، أو وقوع حادث منها ، نشأت عنه أضرار مشمولة بأحكام القانون ، أو مطالبته التعويض عنها ، ويجب عليه أيضا ، أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والإنذارات وإعلانات الدعاوي حال تسلمها وبعبكسه ، فللمؤمن أن يحتج قبله بما أصابه من ضرر ، بسبب الإخلال بهذا الالتزام".

الخاتمة

اولا : النتائج

١- لا يلزم طالب التأمين والمؤمن إبرام عقد التأمين، بمجرد تسليم طلب التأمين إلى المؤمن، إذ يكون لكل منها الحق في عدم إبرام العقد، إذ يتعلق بعقد التأمين، والتأمين الإلزامي بصورة عامة، لذا يملأ المؤمن له استمارة بالبيانات التي يطلبها المؤمن، ويقدمها له موقعة من قبله، بعد ذلك، يقوم المؤمن بإصدار وصل قسط التأمين، استناداً إلى تلك البيانات أو المعلومات، وفق أنموذج محدد.

٢- يوجد نوعان من الشروط في كل وثيقة تأمين، النوع الأول: يسمى بالشروط العامة، ويطلق عليها أيضاً الشروط المطبوعة، وهي عبارة عن الشروط الموحدة، ولا تختلف بالنسبة للنوع الواحد من التأمين، بالتالي، هي لا تختلف من وثيقة إلى أخرى، وتكون مطبوعة على النموذج الذي يعده المؤمن

٣- يعد وصل قسط التأمين بمثابة وثيقة تأمين بالنسبة للعمليات التأمينية الجارية في هذا الإطار، لذلك تخضع وثيقة التأمين أيضاً للقواعد العامة في تفسير الأعمال القانونية، فيتولى القاضي، ورقابة محكمة التمييز تفسير عبارات الوثيقة، طبقاً لتلك القواعد، فإذا كانت واضحة المعنى، فلا يجوز أن يفسر القاضي تفسيراً آخر، يناقض ظاهر نص العقد، وإلا يحسب نسخاً للعقد.

٢ - التوصيات :

١- نهيب بالمشرع العراقي ان يعيد صياغة قانون التأمين الإلزامي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٦ ، صياغة دقيقة حتى لا يؤدي إلى الإرباك في تطبيق القانون.

٢- نهيب بالمشرع العراقي أن يحدد مبلغ التعويض وايضا لم يشير المشرع إلى تأثر حجم التعويض، بحالة المسؤول المؤمن على مسؤوليته لدى تقدير التعويض.

٣- نهيب بالمشرع أن يشترط شكلاً معيناً للإبلاغ، فقد يخطر المؤمن له المؤمن بفقدان سيارته، أو وقوع الحادث بأي وسيلة من وسائل الاتصال، وتكون الوسيلة شفوية أو تحريرية، أو وسائل الاتصال المتطورة حالياً، لذا نص المشرع على أسلوب أو وسيلة الإخطار، ليخفف على المؤمن له عبء الإثبات الذي يقع على عاتقه في إخطار المؤمن.

المراجع

- د. نادية ياس البياتي، التأمين الإلزامي من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ٢٠١٠.
- د. سمر عبدالقادر عساف، النظام القانوني لعقد التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات، دار الرأية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
- د. سالم عبدالله سالم، التأمين ضد حوادث السيارات، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ٢٠١٠.
- د. محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقود المسماة، البيع - التأمين - الإيجار، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.
- د. باسم محمد صالح، التأمين أحكامه وأسس، دار الكتب القانونية، مصر ٢٠١١.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، عقد التأمين، الجزء السابع، المجلد الثاني، تنقيح المستشار، أحمد مدحت المراغي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.
- د. أحمد السعيد شرف الدين، أحكام التأمين في القانون والقضاء المقارنين، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.
- د. موفق البياتي، شرح المتون، الموجز المبسط في شرح القانون المدني العراقي، القسم الأول، مصادر الالتزام، مكتبة نور العين، العراق، بغداد، الوزيرية، د.ت، ص ١١٦.
- د. جورج السيوفي، النظرية العامة للموجبات والعقود، د.ت، ط ١، ج ١، بيروت، ٢٠١٠.
- د. سعد واصف، التأمين من المسؤولية، دراسة في عقد النقل البري، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٨٥.
- د. لؤي ماجد أبو الهيجاء، التأمين ضد حوادث السيارات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،
- د. أحمد بابا، الجمع بين تعويض المسؤولية المدنية وتعويض التأمين، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٤.
- د. هيثم حامد المصاروة، المنتقى في شرح عقد التأمين، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، أثاره للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
- د. محمد حسين منصور، أحكام التأمين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٠.